

التطورات المالية

نظرة عامة

كان لانخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2014 تداعيات واضحة على الإيرادات المالية في عدد من الدول العربية التي تعتمد موازنتها على الإيرادات النفطية. وعززت تدفقات المنح الخارجية وضعية الموارد المالية في عدد من الدول العربية المستقبلية لهذه المنح. من جانبٍ آخر، أدت الإصلاحات الضريبية في عدد من الدول العربية إلى توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، مما انعكس على الإيرادات المالية.

واتجه عدد من الدول العربية النفطية لتخفيض الإنفاق العام، بشقيه الجاري والرأسمالي، على ضوء تراجع الإيرادات المالية بسبب تراجع أسعار النفط العالمية، بينما واصل عدد من هذه الدول تبني سياسات مالية توسعية، بتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد من خلال الأرصدة والفوائض التي توفرت خلال الأعوام الماضية. أما الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، فقد سعت للاستفادة من الحيز المالي الذي وفره انخفاض أسعار النفط لتطبيق سياسات تدعم ضبط الإنفاق العام وتركيزه في الصرف الاجتماعي والاستثماري، في إطار جهودها الرامية لخفض عجز الموازنة العامة واستعادة التوازن المالي⁽¹⁾.

من جانبٍ آخر، تأثرت الأوضاع المالية، في جانبي الإيرادات والنفقات، بالظروف الأمنية التي شهدتها عدد من الدول العربية خلال العام المنوه عنه، وما تبعها من انعكاسات سلبية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، وما أفرزته من تحديات في ظل ارتفاع الكلفة الاقتصادية والمالية للمتطلبات الأمنية.

على ضوء ما تقدم، انخفض إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة 6.2 في المائة ليصل إلى حوالي 952.6 مليار دولار في عام 2014، ما يمثل حوالي 34.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت الإيرادات البترولية بحوالي 12.4 في المائة لتصل إلى حوالي 659.1 مليار دولار، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.9 في المائة لتسجل نحو 169.9 مليار دولار.

(1) تتضمن الدول العربية النفطية الدول العربية المصدرة الصافية للنفط والغاز الطبيعي وتتمثل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا واليمن. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الدول العربية الأخرى.

بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة، فقد انخفض بنسبة 6.8 في المائة ليصل إلى نحو 885.6 مليار دولار في عام 2014، ما يمثل حوالي 32.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض الإنفاق الجاري بنسبة 10.6 في المائة ليلعب حوالي 645.6 مليار دولار، بينما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 5.4 في المائة ليسجل 238.4 مليار دولار.

كمحصلة لهذه التطورات، نما فائض الموازنة العامة المُجمَّعة للدول العربية بنسبة 3.1 في المائة (بحوالي 2 مليار دولار) ليصل إلى حوالي 67 مليار دولار في عام 2014، ما نسبته 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة. بالنسبة لمجموعة الدول العربية النفطية، فقد تراجع فائض الموازنة العامة المُجمَّعة لهذه الدول بنسبة 1.8 في المائة ليسجل حوالي 114.7 مليار دولار (حوالي 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما شهدت الموازنات المُجمَّعة لمجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة بعض التحسن، حيث تراجع العجز بنسبة 8 في المائة ليصل إلى 47.7 مليار دولار (8.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنسبة بلغت 4.9 في المائة ليصل إلى حوالي 618.1 مليار دولار في عام 2014، مقارنة بحوالي 590 مليار دولار في عام 2013. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 53.6 في المائة في عام 2014 مقابل 51.9 في المائة في عام 2013.

الإيرادات العامة والمنح

تأثرت الإيرادات المالية في عدد من الدول العربية التي تعتمد موازنتها بصورة كبيرة على الإيرادات البترولية بانخفاض أسعار النفط العالمية خلال النصف الثاني من عام 2014. وعززت تدفقات المنح الخارجية وضعية الموارد المالية في عدد من الدول العربية المستقبلية لهذه المنح. أيضاً أدت الإصلاحات الضريبية في عدد من الدول العربية إلى توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل، مما انعكس على الإيرادات المالية. من جانبٍ آخر، تأثرت الإيرادات العامة بالظروف الأمنية التي شهدتها عدد من الدول العربية وما تبعها من تداعيات سلبية على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وكمحصلة للعوامل أعلاه وتداعياتها المتباينة، انخفض إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة 6.2 في المائة ليصل إلى حوالي 952.6 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 1,015.6 مليار دولار في عام 2013. وبلغت نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة حوالي 34.5 في المائة في عام 2014 مقارنة بحوالي 37.0 في المائة في عام 2013، الملحق (1/6) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
عامي 2013 و2014

النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإيرادات (%)		الإيرادات الحكومية			
*2014	*2013	*2014	*2013	نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2014	*2013	
23.9	27.4	69.2	74.1	12.4-	659.1	752.2	الإيرادات البترولية
6.2	6.1	17.8	16.6	0.9	169.9	168.3	الإيرادات الضريبية
2.2	1.9	6.4	5.2	16.9	61.2	52.4	الإيرادات غير الضريبية
1.7	1.4	4.8	3.9	15.2	45.6	39.6	الدخل من الاستثمار **
33.9	36.9	98.2	99.7	7.6-	935.8	1012.5	إجمالي الإيرادات العامة
0.6	0.1	1.8	0.3	437.8	16.8	3.1	المنح
34.5	37.0	100.0	100.0	6.2-	952.6	1015.6	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* بيانات فعلية أولية .

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار .

المصدر: الملاحق (4/6-1/6 و 2/2)

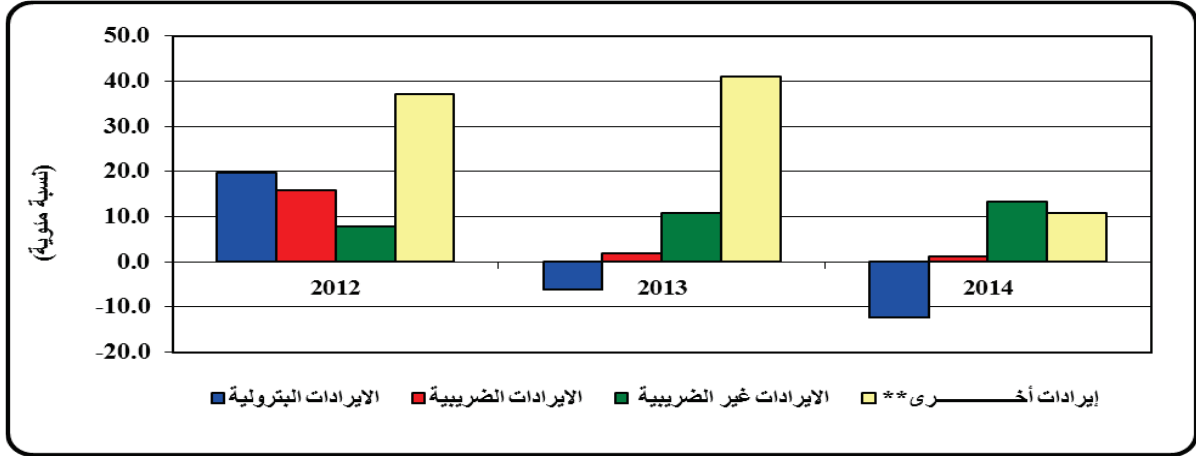
بالنسبة لعناصر الإيرادات العامة الرئيسية، فقد تراجعت الإيرادات البترولية للدول العربية كمجموعة بحوالي 12.4 في المائة في عام 2014 لتصل إلى حوالي 659.1 مليار دولار مقارنة بحوالي 752.2 مليار دولار في عام 2013⁽²⁾. في المقابل، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.9 في المائة لتسجل نحو 169.9 مليار دولار في عام 2014، مقارنة بحوالي 168.3 مليار دولار في عام 2013.

كذلك ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة 16.9 في المائة لتصل إلى حوالي 61.2 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 52.4 مليار دولار في عام 2013. وارتفع الدخل من الاستثمار بنسبة 15.2 في المائة ليصل إلى حوالي 45.6 مليار دولار خلال عام 2014 مقابل 39.6 مليار دولار خلال العام السابق.

كمحصلة لهذه التطورات، تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتبلغ حوالي 69.2 في المائة في عام 2014 مقارنة بنسبة 74.1 في المائة في عام 2013. وارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى حوالي 17.8 في المائة مقارنة بحوالي 16.6 في المائة. بالنسبة للإيرادات غير الضريبية والدخل من الاستثمار، فقد ارتفعت مساهمتهما بصورة طفيفة لتصل إلى حوالي 6.4 في المائة مقابل حوالي 4.8 في المائة، و5.2 في المائة مقابل حوالي 3.9 في المائة، بين العامين المنوه عنهما، الملاحق (2/6) و (3/6) و (4/6) والشكل (1).

(2) تتضمن الإيرادات البترولية إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

الشكل (1): نمو عناصر الإيرادات العامة خلال الفترة
*(2014-2012)



* بيانات أولية وتقديرات.
** إيرادات أخرى تشمل دخل الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.
المصدر: الملاحق (1/6) - (3/6).

وتراجعت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة بحوالي 3.5 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لتصل النسبة إلى 23.9 في المائة. وارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية بحوالي 0.1 نقطة مئوية حيث بلغت 6.2 في المائة. في المقابل، ارتفعت النسب المسجلة للإيرادات غير الضريبية والدخل من الاستثمار، لتصل إلى 2.2 في المائة و1.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على الترتيب.

فيما يتعلق بالمنح الخارجية، فقد شهدت زيادة كبيرة في عام 2014 مقارنة بعام 2013، حيث ارتفعت من حوالي 3.1 مليار دولار إلى حوالي 16.8 مليار دولار، أي بنسبة زيادة بلغت 437.8 في المائة بين العامين المذكورين. وبذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات إلى حوالي 1.8 في المائة في عام 2014 مقارنة بحوالي 0.3 في المائة في عام 2013. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سجلت المنح نسبة 0.6 في المائة في عام 2014 مقارنة بنسبة 0.1 في المائة في عام 2013⁽³⁾.

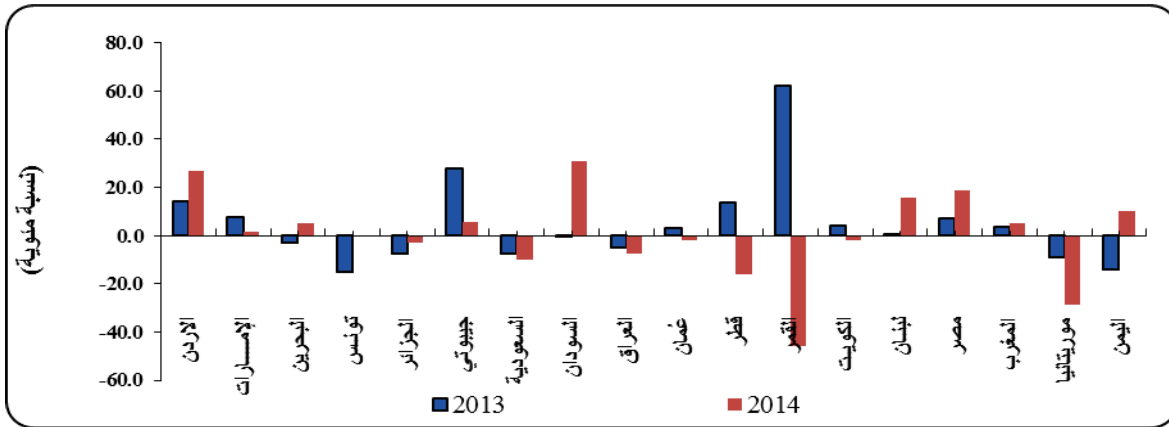
بالنسبة لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فرادى⁽⁴⁾، فقد تباين الأداء حيث تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح، أو نما بمعدلات ضئيلة في عدد من الدول العربية، بينما حققت دول عربية أخرى معدلات نمو مرتفعة نسبياً.

⁽³⁾ تشمل الدول العربية التي حصلت على منح في عام 2014 مصر (حوالي 81 في المائة من إجمالي المنح)، الأردن (حوالي 10.5 في المائة)، وكل من اليمن والسودان وتونس والمغرب وجيبوتي والقمر وموريتانيا ولبنان حصلت على باقي المنح بنسب تراوحت بين -0.05 و2.6 في المائة من إجمالي المنح.

⁽⁴⁾ السنة المالية في قطر والكويت تبدأ من مطلع أبريل/نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/تموز.

انخفضت الإيرادات العامة والمنح بحوالي 60.3 في المائة في ليبيا. كذلك انخفضت في عدد من الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، حيث سجلت تراجعاً في كلٍ من قطر والسعودية والعراق والجزائر وعمان والكويت بنسب تراوحت بين 1.7-15.8 في المائة. ويعكس ذلك التأثيرات المالية الناجمة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال النصف الثاني من عام 2014، وكذلك الأوضاع الأمنية التي شهدتها عدد من هذه الدول، الملحق (1/6) والشكل (2).

الشكل (2): نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية في عامي (2013 و2014*)



* تم استبعاد ليبيا بسبب القيمة المتطرفة لمعدل التغير.
المصدر: (1/6).

أيضاً تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في القمر بنسبة 45.8 في المائة بسبب انخفاض المنح بنسبة 69.4 في المائة، مما كان له أثر كبير على الموارد المالية التي تساهم فيها المنح بدرجة كبيرة. كما تراجعت الإيرادات العامة والمنح في موريتانيا بنسبة 28.9 في المائة، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى تراجع الإيرادات غير الضريبية بنسبة 131 في المائة بسبب عدم دفع تعويضات مالية بحسب اتفاقية الصيد مع الاتحاد الأوروبي خلال 2014 والنقص في أرباح الأسهم المدفوعة من قبل المؤسسات العمومية.

في المقابل، نما إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 30.9 في المائة في السودان، لعدة أسباب أهمها ارتفاع الإيرادات الضريبية خصوصاً حصيلة الضرائب على السلع والخدمات، وكذلك ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بسبب تحصيل رسوم عبور النفط بعد الاتفاق مع شركات النفط المنتجة في دولة جنوب السودان، ما ساهم في ردف الموازنة بحوالي 400 مليون دولار خلال عام 2014. أيضاً ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة كبيرة في الأردن بلغت حوالي 26.2 في المائة، بسبب المنح الخارجية التي ارتفعت بنحو 93.6 في المائة لتصل لنحو 1.7 مليار دولار خلال عام 2014، وكذلك على ضوء تحسن أداء الإيرادات الضريبية على وجه الخصوص الضرائب على الدخل والأرباح.

وشهدت مصر ولبنان واليمن وجيبوتي والمغرب والبحرين نمواً في إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسب أقل تراوحت بين 5.8 – 18.6 في المائة في عام 2014 مقارنة بعام 2013. أما الإمارات فقد سجلت معدل ارتفاع بما لا يتجاوز 1.8 في المائة، بينما ظلت الإيرادات العامة والمنح في تونس تقريباً عند نفس مستواها المسجل لعام 2013.

الإيرادات البترولية

تراجعت الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة بحوالي 93.1 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 12.4 في المائة لتصل إلى حوالي 659 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 752 مليار دولار في عام 2013، كما تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول العربية من حوالي 27.4 في المائة في عام 2013 إلى حوالي 23.9 في المائة في عام 2014.

ويعود ذلك من جهة إلى تراجع أسعار النفط العالمية، حيث انخفض متوسط السعر السنوي لسلة خامات أوبك من 105.9 دولار للبرميل في عام 2013 إلى 96.2 دولار للبرميل في عام 2014. كما يعزى إلى انخفاض إنتاج النفط الخام خلال عام 2014 بنسب متفاوتة في عدد من الدول العربية تضمنت الكويت والإمارات والجزائر وقطر وليبيا وسورية وتونس واليمن. وتبعاً لذلك، تراجعت قيمة الصادرات النفطية لمجموعة الدول العربية بنسبة 11.6 في المائة لتبلغ حوالي 612.9 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 693.7 مليار دولار في عام 2013، ما سبب ضغوطات على الموازنات العامة خصوصاً في الدول العربية التي تعتمد موازنتها بصورة كبيرة على الإيرادات البترولية⁽⁵⁾.

بالنسبة للدول العربية فرادى، تراجعت الإيرادات البترولية في كل الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط (باستثناء البحرين) بنسب متباينة بلغت 61.0 في المائة في ليبيا، و33.2 في المائة في قطر، و11.8 في المائة في السعودية، و9.1 في المائة في الجزائر، وما بين 0.4-7.5 في المائة في كل من الإمارات وعمان والكويت والبحرين والعراق أيضاً تراجعت حصيلة الإيرادات البترولية في السودان بنسبة 32.6 في المائة. في المقابل، ارتفعت في دول عربية أخرى منتجة للنفط (اليمن وتونس) بنسب تراوحت بين 0.4-6.0 في المائة بين عامي 2013 و2014، وانخفضت في مصر بنسبة 14.4 في المائة.

وشكلت الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية خلال عام 2014، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة حوالي 69.2 في المائة في ذلك العام، رغم تراجع هذه النسبة مقارنة بعام 2013 حيث بلغت حينها حوالي 74.1 في المائة. وتجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة نسبة 90 في المائة في العراق وليبيا والكويت، وتراوحت بين 85.6 – 87.8 في المائة في السعودية وعمان

(5) يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

والبحرين، وبين 45.2-66.8 في المائة في قطر واليمن والجزائر والإمارات، بينما بلغت نسبة المساهمة 9.6 في المائة في السودان، و17.5 في المائة في مصر، و0.6 في المائة في تونس، في عام 2014.

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.9 في المائة لتصل إلى حوالي 169.9 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 168.3 مليار دولار في عام 2013. وزاد مستواها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة طفيفة بلغت 0.1 نقطة مئوية لتصل إلى 6.2 في المائة في عام 2014.

وتعزى زيادة الإيرادات الضريبية في عام 2014 إلى نمو حصيللة الضرائب على الدخل والأرباح بحوالي 2.2 في المائة لتصل إلى 61.1 مليار دولار (ما نسبته حوالي 36 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2014). كذلك تعزى إلى نمو عوائد بعض الرسوم بحوالي 6.8 في المائة لتصل إلى 25.3 مليار دولار. في المقابل، تراجعت إيرادات الضرائب على الإنتاج والاستهلاك بحوالي 1.6 في المائة لتصل إلى حوالي 58.3 مليار دولار، ما يمثل 34.3 في المائة من الإيرادات الضريبية في عام 2014. أيضاً تراجعت الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بنسبة 1.6 في المائة لتسجل 25.2 مليار دولار، ما نسبته 14.8 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية خلال العام المنوه عنه، الملحقان (3/6) و(4/6) والجدول (2).

الجدول رقم (2) البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية 2010-2014

(مليار دولار)

نسبة التغير (%) 2014	*2014	*2013	2012	2011	2010	
0.9	169.9	168.3	165.1	142.6	134.0	الإيرادات الضريبية وهي :
2.2	61.1	59.8	62.2	41.8	44.9	الضرائب على الدخل والأرباح
1.6-	58.3	59.2	53.7	50.0	46.9	الضرائب على الإنتاج والاستهلاك
1.6-	25.2	25.6	24.8	21.0	21.3	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
6.8	25.3	23.7	24.3	29.7	20.8	ضرائب ورسوم أخرى

* بيانات فعلية أولية.

المصدر: الملحقان (3/6) و(4/6) و(5/6).

على مستوى الدول العربية فرادى، يُلاحظ ارتفاع الإيرادات الضريبية في عدد كبير من هذه الدول، وإن كان بمعدلات متباينة. فقد نمت الإيرادات الضريبية بنسبة كبيرة في اليمن بلغت 27.9 في المائة. وارتفعت أيضاً في عدد آخر من الدول العربية بنسب تراوحت بين 0.9-8.9 في المائة (السودان، والمغرب، ولبنان، وجيبوتي، والقمر، والأردن، وتونس).

كما أن الإيرادات الضريبية نمت في عدد من الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط والغاز الطبيعي، وهي دول يقل اعتماد موازنتها العامة على الإيرادات الضريبية، حيث سجلت هذه الإيرادات ارتفاعاً بحوالي 10.8 في المائة في الكويت، وبنسب تراوحت بين 0.3 – 7.0 في المائة في كل من العراق وعمان والسعودية والإمارات والجزائر. في المقابل، تراجع الإيرادات الضريبية بنسبة 47 في المائة في ليبيا، و20.9 في المائة في البحرين، و18.3 في المائة في موريتانيا، و6.4 في المائة في قطر، و5.7 في المائة في مصر.

وتشكل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة، على سبيل المثال، نسبة 73 في المائة في موريتانيا والمغرب وتونس خلال عام 2014. وتقل أهمية الضرائب كمصدر رئيسي للإيرادات المالية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، على ضوء اعتماد هذه الدول بصورة كبيرة على إيرادات النفط والغاز الطبيعي لتمويل الانفاق العام. وتقتصر الضرائب في معظم هذه الدول إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تفرض حالياً ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية منخفضاً في موازنتها العامة.

بالنسبة لهيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية خلال عام 2014، فيُظهر تباين واضح من حيث مصادر الإيرادات الضريبية وتركزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول. ففي القمر والأردن والسودان، على سبيل المثال، تُشكل الضرائب على السلع والخدمات نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الضريبية (حوالي 82.7 في المائة، و69.2 في المائة، و58 في المائة، في هذه الدول على الترتيب)، بينما تمثل الضرائب على الدخل والأرباح المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية في قطر والعراق بنسب بلغت حوالي 97 في المائة و55.2 في المائة، على الترتيب، أما في البحرين والكويت وجيبوتي، فنُتمثل الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية، بنسب مساهمة تبلغ حوالي 85.5 في المائة و71.0 في المائة و50 في المائة، على الترتيب. من جانبٍ آخر، يتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية مثل الإمارات والسعودية ولبنان، بالتنوع من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسية للضرائب وعدم تركزها في مصدرٍ واحد مما يعني القدرة على تحصيل الضرائب من مصادر مختلفة، الملحق (5/6).

وقد قام عدد من الدول العربية بتنفيذ إجراءات ضريبية هامة خلال عام 2014، كان لها انعكاساتها على تطورات الأداء الضريبي والأوضاع المالية الكلية. واستهدفت الإجراءات توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، من أجل تحقيق التوازن المالي وتعزيز العدالة الضريبية. وتضمنت الإجراءات المطبقة مراجعة النسب

الضريبية، معالجة المتأخرات الضريبية، ادماج القطاع غير الرسمي في المظلة الضريبية، محاربة التهرب الضريبي، واصلاح الإدارة الضريبية بتسهيل الإجراءات وتبسيطها ومكنتتها.

في الأردن، على سبيل المثال، تم فرض ضريبة خاصة على مجموعة من السلع الكمالية بنسب مختلفة تراوحت بين 5-25 في المائة، والبدء باستيفاء ضريبة الإقامة الفندقية بنسبة 16 في المائة بدلاً من 8 في المائة، ورفع نسبة الضريبة على خدمة اشتراك الهاتف المتنقل والراديو المتنقل لتصبح 24 في المائة بدلاً من 12 في المائة، إضافة إلى رفع الضريبة على أجهزة الهواتف الخلوية بما فيها الهواتف الذكية لتصبح 16 في المائة بدلاً من 8 في المائة. وتم إقرار نظام عائدات تعدين الفوسفات لتعزيز إيرادات الخزينة العامة بفرض عائدات تعدين على الفوسفات بنسبة 5 في المائة من إجمالي المبيعات أو 1.42 دينار للطن أيهما أعلى. وتم بذل جهود لترشيد وضبط الإعفاءات الضريبية وتقليصها. وعملت الحكومة على معالجة المتأخرات لتعزيز الإيرادات المالية. كما تم اتخاذ إجراءات لتحسين الإدارة الضريبية، حيث تم إنشاء مديريات منفصلة لتقدير وتدقيق ضرائب كبار ومتوسطي المكلفين، وإطلاق برنامج الحكومة الإلكترونية بهدف إتمام عمليات التحصيل الضريبي عبر شبكة الإنترنت والوسائل الإلكترونية الأخرى. هذا إلى جانب اتخاذ إجراءات في جانب التشريعات الضريبية منها إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد لإحداث تعديلات في نسب الضريبة لتقارب تلك المفروضة في دول المنطقة الأخرى.

في اليمن، تضمنت الجهود المبذولة لزيادة الإيرادات المالية العمل على رفع نسبة الالتزام لضريبة الدخل على كبار المكلفين، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال ضم مكلفين جدد والتحديث المستمر لقاعدة بيانات المكلفين، والإسراع في تحصيل المتأخرات الضريبية من خلال التوصل إلى تسويات مع المكلفين في ضوء الأطر التنظيمية والقانونية المعمول بها، ومراجعة الإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية على السلع بهدف ترشيدها وتوفير موارد إضافية لدعم الموازنة العامة للدولة، وتفعيل عمل لجان مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي من خلال تعزيز عمليات متابعة المتهربين من سداد الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة، وتطوير الإدارات الضريبية والجمركية من خلال استكمال مشروع أتمتة العمليات وتطبيق البرمجيات الحديثة، وإعداد وتنفيذ برامج لتدريب وتأهيل العاملين بمصطلحي الضرائب والجمارك في المجالات الفنية والإدارية مع التركيز على تطوير مهارات مسؤولي القيمة بالمنافذ الجمركية.

في تونس، تم إخضاع قيمة المعاملات المتأتية من التصدير أو قيمة المعاملات الخاضعة لنفس النظام الضريبي للتصدير للضريبة بنسبة 10 في المائة، وإصدار قانون يقضي بفرض ضريبة بنسبة 5 في المائة على الإيرادات من حصص الأسهم الموزعة، وترشيد الإعفاءات من خلال إلغاء الامتيازات التي لم تثبت جدواها والممنوحة لعدد من المؤسسات والأفراد (نشاط المقاولات في مجال البناء العمودية، وبعض الأنشطة الخدمية التي تقدم خدماتها لتلاميذ المدارس). كذلك تشكيل لجنة تضم ممثلين من عدة وزارات لمراجعة الحوافز والامتيازات التي تمنحها الدولة للمستثمرين. هذا بالإضافة إلى تحسين الإدارة الضريبية، حيث تم في هذا الصدد إجراء مراجعة شاملة لكافة الإجراءات الضريبية، والتي بلغ عددها نحو 192 إجراء، منها 159 إجراء تتعلق بربط وتحصيل الضرائب. كذلك تم

إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يمكن من خلاله للمكلف بالضريبة تقديم طلبات الحصول على التصاريح واحتساب وتسديد المستحقات الضريبية بالوسائل الإلكترونية. وقد بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات التي تعاملت واستفادت من هذه المنظومة حوالي 12,200 مؤسسة، وذلك حتى سبتمبر 2014 .

أما في المغرب، فقد تم العمل على إصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة من خلال تقليص عدد النسب باستهداف سعرين للضريبة على القيمة المضافة بدلاً من خمسة أسعار ومعالجة الإشكالات المرتبطة باسترجاع الضريبة، والبدء بالإخضاع التدريجي للقطاع الزراعي للضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات حسب الطبيعة القانونية للشركات المعنية العاملة في هذا القطاع، باستهداف الشركات الزراعية الكبيرة التي تفوق قيمة معاملاتها السنوية 35 مليون درهم، مع الحفاظ على الإعفاء الضريبي الممنوح للمقاولات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. كذلك تم العمل على تحسين الإدارة الضريبية من خلال تبسيط آجال وإجراءات استخراج شهادات الإبراء والإقرارات الضريبية، واستحداث مركز للإرشادات الهاتفية بالمديرية العامة للضرائب لتقديم المساعدة والدعم التقني لمستعملي الخدمات الإلكترونية المتعلقة بالضريبة، وتوسيع مجال استعمال الإجراءات الإلكترونية بالتصريح والأداء الإلكتروني للضريبة بالنسبة للمقاولات التي تحقق رقم معاملات يفوق العشرين مليون درهم بدلاً من سقف رقم الأعمال 50 مليون درهم.

الإنفاق العام

اتجه عدد من الدول العربية النفطية لتخفيض الإنفاق العام، بشقيه الجاري والرأسمالي، خلال عام 2014، على ضوء تراجع الإيرادات المالية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، بينما واصل عدد من هذه الدول تبني سياسات مالية توسعية رغم تراجع الإيرادات البترولية، بتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد من خلال الأرصدة والفوائض التي توفرت خلال الأعوام الماضية. أما الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، فقد سعت للاستفادة من الحيز المالي الذي وفره انخفاض أسعار النفط لتطبيق سياسات تدعم ضبط الإنفاق العام وتركيزه في الصرف الاجتماعي والاستثماري، في إطار جهودها الرامية لخفض عجز الموازنة العامة واستعادة التوازن المالي. من ناحية أخرى، واجه عدد من الدول العربية تحديات كبيرة خلال عام 2014 في ظل زيادة الإنفاق الحكومي المطلوبة لفرض مقومات الأمن وتعزيز الاستقرار.

في ضوء ذلك، تراجع إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة بحوالي 65 مليار دولار، أي بنسبة 6.8 في المائة ليصل إلى نحو 885.6 مليار دولار في عام 2014 (حوالي 32.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو 950.6 مليار دولار في عام 2013 (حوالي 34.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، حيث انخفض الإنفاق الجاري بنسبة 10.6 في المائة (بحوالي 76.7 مليار دولار) ليلبغ 645.6 مليار دولار في عام 2014، ما نسبته 72.9 في المائة من إجمالي الإنفاق العام. في المقابل، ارتفع الانفاق الرأسمالي بنسبة 5.4 في المائة (بحوالي 12.2 مليار دولار) ليسجل 238.4 مليار دولار خلال عام 2014، ما نسبته 26.9 في المائة من إجمالي الانفاق العام. أما صافي الإقراض الحكومي فقد انخفض من 2.1 مليار دولار في عام 2013 الى 1.5 مليار دولار في عام 2014، الملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6) والجدول (3).

الجدول رقم (3)
الإنفاق العام في الدول العربية
عامي 2013 و2014

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	هيكل الإنفاق العام (%)		الإنفاق العام				
			نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)			
				2014	*2014		*2013
*2014	*2013	*2014	*2013	2014	*2014	*2013	
23.4	26.3	72.9	76.0	10.6-	645.6	722.3	الإنفاق الجاري
8.6	8.2	26.9	23.8	5.4	238.4	226.2	الإنفاق الراسمالي
0.1	0.1	0.2	0.2	29.8-	1.5	2.1	صافي الإقراض الحكومي **
32.1	34.6	100.0	100.0	6.8-	885.6	950.6	إجمالي الإنفاق العام

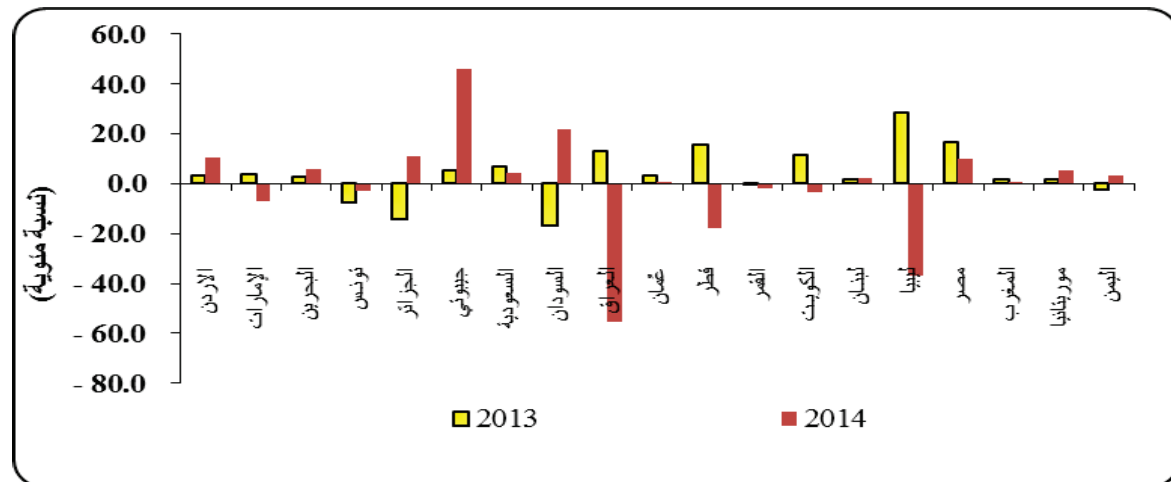
* بيانات فعلية أولية .

** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد.

المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6) و (2/2).

بالنسبة للإنفاق العام في الدول العربية فرادى، فقد انخفض في عدد من الدول العربية المصدرة للنفط خلال عام 2014 بعد وتيرة ارتفاع استمرت لمدى يقارب 5 سنوات، حيث تراجع إجمالي الإنفاق العام في العراق بنسبة 55.2 في المائة، وفي قطر بنسبة بلغت 18.1 في المائة، وفي الإمارات بنسبة 7.2 في المائة، وفي الكويت بنسبة بلغت 2.1 في المائة. كما انخفض الإنفاق العام في ليبيا بنسبة 37 في المائة، بتقلبات كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية. في المقابل، ارتفع الإنفاق العام في عمان والسعودية والبحرين والجزائر والأردن بنسب تراوحت بين 0.3-11.2 في المائة. كما ارتفع بدرجات متفاوتة في مجمل الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة (باستثناء القمر)، مع تسجيله ارتفاعات كبيرة في جيبوتي (46.1 في المائة) والسودان (21.8 في المائة)، الملحق (6/6) والشكل (3).

الشكل (3): نمو الإنفاق العام في الدول العربية في عامي (2013 و*2014)



*بيانات فعلية أولية .

المصدر: الملحق (6/6)

الإنفاق الجاري

انخفض الإنفاق الجاري للدول العربية مجتمعة بنسبة 10.6 في المائة ليبلغ 645.6 مليار دولار في عام 2014، ما نسبته 73.0 في المائة من إجمالي الإنفاق العام. وتراجع الإنفاق الجاري في عدد كبير من الدول العربية خلال العام المذكور، شملت كل من العراق وليبيا والإمارات والسعودية وقطر وعمان والكويت بالإضافة إلى تونس والقمر، مع تسجيل العراق وليبيا أعلى نسب لانخفاض الإنفاق الجاري خلال العام المذكور (63.9 في المائة و31.8 في المائة على الترتيب). في المقابل، ارتفع الإنفاق الجاري في بقية الدول العربية بنسب نمو متباينة، مع تسجيله أعلى النسب في الارتفاع في جيبوتي ولبنان (بنسب نمو في حدود 46.1 في المائة و35.8 في المائة على الترتيب).

وقد أجرى عدد من الدول العربية اصلاحات هامة لاحتواء وتيرة نمو النفقات الجارية، من أجل خفض عجز الموازنة العامة وتعزيز الوضع المالي. ومن أهم هذه الاصلاحات ما تم اتخاذه من اجراءات لإصلاح نظم الدعم، حيث واصل عدد من الدول العربية تطبيق اجراءات خلال عام 2014 في سياق جهودها لتخفيض نفقات الدعم والاعانات مع تعزيز النفقات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي. وتمثل نفقات الدعم نسبة مرتفعة من النفقات الجارية في عدد من الدول العربية، حيث تصل هذه النسبة إلى حوالي 33 في المائة في مصر، وحوالي 27 في المائة في السودان، و25 في المائة في اليمن، و10 في المائة في الأردن والمغرب، على سبيل المثال.

بالنسبة للإجراءات المتعلقة بإصلاح الدعم في مصر في عام 2014، فقد تم تنفيذ حزمة اجراءات لتقليص دعم الطاقة في إطار خطة متوسطة المدى تستهدف ازالة الدعم بحلول السنة المالية 2019/2018، حيث خفضت الحكومة في أبريل 2014 الدعم الموجه إلى أسعار الغاز المنزلي والتجاري، ورفعت أسعار الغاز الطبيعي للسيارات، وقررت رفع أسعار السولار والبنزين بأنواعه المختلفة بدءاً من 5 يوليو 2014، وألغت الحكومة دعم الغاز الطبيعي بشكل كامل في موازنة 2014/2015. وتم خلال عام 2014 وضع قانون تعرفه الكهرباء الذي تم بموجبه رفع أسعار الكهرباء للمنازل والمتاجر لتبلغ الزيادة في الشريحة الأقل استهلاكاً للكهرباء 50 في المائة، كما زادت أسعار الكهرباء الموجهة للصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة بنسب تتراوح بين 7-23 في المائة.

في الأردن، تضمنت السياسات التي نفذتها الحكومة لتخفيض الدعم تعديل تعرفه الكهرباء والمياه لخفض خسائر شركة الكهرباء وسلطة المياه الأردنية واحتواء التداعيات على الموازنة العامة، وذلك في إطار استراتيجية متوسطة المدى لقطاع الطاقة تتضمن جدول زمني لإعادة شركة الكهرباء الوطنية إلى مستوى استرداد التكاليف في عام 2018، واستراتيجية لإلغاء الخسائر التشغيلية لسلطة المياه بحلول العام 2020. فبالنسبة لقطاع الكهرباء، تم رفع التعرفة على قطاعات تجارية، وبعض الصناعات الكبيرة، وتوحيد شرائح قطاع البنوك في شريحة واحدة بحيث يدفع هذا القطاع الزيادات المقررة للأعوام اللاحقة حتى 2017، بينما تم فصل شرائح القطاع المنزلي ومعاملته بصفة مستقلة عن الشرائح الأخرى ورفع التعرفة الكهربائية على الاستهلاك المنزلي لما يزيد على 600 كيلو واط/ ساعة شهرياً بنسب متفاوتة ومنتدرة. أما بالنسبة لقطاع المياه، شملت الإجراءات رفع التعرفة، بعضها تم تطبيقها خلال عام 2014

والأخرى قيد التنفيذ، وكذلك تجنب الاستغلال غير المشروع وتشجيع الاستثمار الخاص في القطاع، حيث تم في هذا المجال رفع رسوم الانتفاع بخدمات الصرف الصحي بما نسبته 15 في المائة في منتصف العام الحالي.

أيضا قام المغرب خلال عام 2014 بتنفيذ إجراءات لإصلاح نظام دعم السلع الأساسية، حيث تم لأول مرة اعتماد سقف مالي لبرنامج دعم السلع الأساسية في قانون المالية العامة لعام 2014، بالإضافة إلى تطبيق نظام المقايسة الجزئية (Partial Indexation) للمنتجات النفطية المدعومة (البنزين الممتاز، زيت الغاز، والوقود الصناعي)، من أجل ربط الأسعار المحلية للمشتقات البترولية بالأسعار العالمية، مع وضع إجراءات مراقبة للحد من تأثير سحب الدعم شملت دعم قطاع النقل، وإمكانية استخدام أدوات التغطية في السوق الدولية في حالة ارتفاع أسعار المحروقات، وبرامج تعزيز الحماية الاجتماعية.

الإنفاق الرأسمالي

ارتفع الإنفاق الرأسمالي للدول العربية مجتمعة بنسبة 5.4 في المائة ليسجل 238.4 مليار دولار خلال عام 2014، ما نسبته 26.9 في المائة من إجمالي الإنفاق العام. وارتفع الإنفاق الرأسمالي خلال العام المذكور في عدد من الدول العربية تمثلت في تونس وموريتانيا والأردن وعمان ومصر والسودان والجزائر والسعودية وجيبوتي واليمن، بنسب متباينة بلغت أقصاها حوالي 56.1 في المائة (اليمن) وأدناها 0.4 في المائة (تونس). في المقابل، تراجع الإنفاق الرأسمالي في المغرب والقمر والبحرين والكويت والإمارات وقطر والعراق وليبيا ولبنان بنسب تراوحت بين 1.5- 81.2 في المائة.

وتعكس تطورات الإنفاق الاستثماري بصورة عامة عدة عوامل منها أولويات الصرف الجاري وتوفير موارد لمقابلة الارتفاع الكبير في النفقات الجارية، وتطورات أسعار النفط وتأثيرها على الإيرادات وبالتالي مخصصات المشاريع الحكومية، وتدفق المنح في الدول التي تعتمد موازنة النفقات الرأسمالية فيها على الموارد الخارجية، وكذلك تأثير الظروف الأمنية على الأوضاع المالية وعلى استمرارية المشاريع والأشغال الحكومية.

جدير بالذكر أن بعض الدول العربية النفطية حافظت على مستويات مرتفعة من الإنفاق الرأسمالي خلال عام 2014، ساعدها في ذلك فوائض الموازنة المحققة في السنوات الماضية، في ظل تراجع أسعار النفط وتداعياته على الإيرادات العامة خلال العام المذكور. على سبيل المثال، قامت السعودية بزيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 34.7 في المائة ليصل إلى حوالي 111.3 مليار دولار في عام 2014، منها مشروعات وبرامج تنموية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 49 مليار دولار تم تمويلها من خلال فوائض الميزانيات السابقة. كذلك في الجزائر تم سحب حوالي 38 مليار دولار من موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل النفقات الحكومية، بما يعادل حوالي 44 في المائة من إجمالي النفقات العامة في عام 2014.

التوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري

بلغت نسبة الإنفاق الجاري للدول العربية مجتمعة المخصصة للخدمات الاجتماعية حوالي 37.1 بالمائة في عام 2014، تليها نفقات الخدمات العامة بحوالي 27.3 في المائة، ثم نفقات الأمن والدفاع بحوالي 18.3 في المائة، وأخيراً نفقات الشؤون الاقتصادية بحوالي 11.1 في المائة. وشهدت نفقات الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة والشؤون الاقتصادية كنسبة إلى إجمالي النفقات الجارية ارتفاعاً بين عامي 2013 و2014. في المقابل، انخفضت نسبة نفقات الأمن والدفاع بين العامين المذكورين، الملحق (9/6).

بالنسبة للدول العربية فرادى المتوفر عنها بيانات للتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري، فقد سجلت الأردن وتونس ومصر والكويت نسب مرتفعة لنفقات الخدمات الاجتماعية من النفقات الجارية، تراوحت بين 50.4-81.6 في المائة خلال عام 2014. وتركزت النفقات الجارية في الخدمات العامة بالنسبة لقطر، حيث بلغت نسبة الصرف على الخدمات العامة نحو 69.7 في المائة من الإنفاق الجاري خلال العام المذكور. وبلغت نسبة نفقات الأمن والدفاع من النفقات الجارية حوالي 43.3 في المائة في العراق، و27.8 في المائة في البحرين و28.6 في المائة في الأردن.

وبالمقارنة بين عامي 2013 و2014، يُلاحظ ارتفاع نسبة نفقات الخدمات الاجتماعية من النفقات الجارية في الكويت من 29.2 في المائة إلى 81.6 في المائة، وكذلك ارتفاع نسبة نفقات الأمن والدفاع من النفقات الجارية في العراق، من 21.4 في المائة إلى 43.3 في المائة، بين العامين المذكورين.

الوضع الكلي للموازنات العامة

كمحصلة لتطورات الإيرادات والنفقات العامة، نما فائض الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية بنسبة 3.1 في المائة (بحوالي 2 مليار دولار) ليصل إلى حوالي 67 مليار دولار في عام 2014 مقارنة بحوالي 65 مليار دولار في عام 2013. وعلى ضوء النمو المحدود في فائض الموازنة المُجمّعة، ظلت نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند 2.4 في المائة وهي تقريباً نفس النسبة المسجلة لعام 2013، الملحق (10/6) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية
(2010-2014)

(مليون دولار أمريكي)

*2014	*2013	2012	2011	2010	
67,032	65,008	153,995	93,966	7,399	الدول العربية
2.4	2.4	5.8	3.9	0.4	% من الناتج المحلي الاجمالي
114,701	116,809	196,318	127,088	36,624	الدول العربية النفطية
5.2	5.2	9.1	6.5	2.3	% من الناتج المحلي الاجمالي
47,669-	51,801-	42,323-	33,121-	29,225-	الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة
8.9-	10.2-	8.8-	7.3-	6.1-	% من الناتج المحلي الاجمالي

* بيانات فعلية أولية .

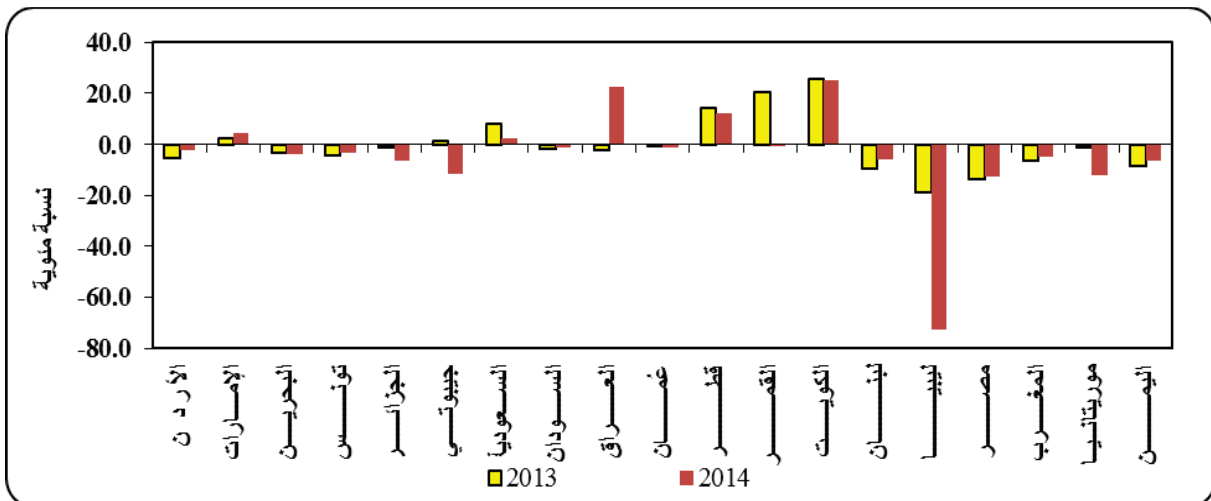
المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).

بالنسبة لمجموعة الدول العربية النفطية، فقد تراجع فائض الموازنة العامة المُجمَّعة لهذه الدول من حوالي 116.8 مليار دولار في عام 2013 إلى حوالي 114.7 مليار دولار في عام 2014. ظل الفائض لهذه الدول عند نفس مستواه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 مقارنة بعام 2013 (5.2 في المائة). أما بالنسبة لمجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، فقد شهدت موازنتها المُجمَّعة بعض التحسن حيث تراجع العجز ليصل إلى 47.7 مليار دولار في عام 2014 مقابل عجز كلي بلغ حوالي 51.8 مليار دولار في عام 2013. أيضاً تراجع العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل 8.9 في المائة في عام 2014 مقابل 10.2 في المائة في عام 2013.

بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد تباين الأداء المالي بين هذه الدول خلال عام 2014، مع ملاحظة تراجع الوضع المالي الكلي بصورة عامة بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط وتحسنه في معظم الدول العربية الأخرى، ما يعكس تداخيات تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية على الموازنة العامة إضافة إلى التطورات الداخلية التي شهدتها عدد من هذه الدول خلال العام المذكور.

فقد تراجع فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍ من السعودية وقطر وارتفع عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين وعمان وليبيا والجزائر، بينما، في المقابل، تحول عجز الموازنة إلى فائض في العراق، وارتفع الفائض في الإمارات، في عام 2014 مقارنة بعام 2013. في الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، تراجع عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الأردن وتونس والسودان ولبنان ومصر والمغرب واليمن، إلا أن وضع الموازنة قد تراجع في موريتانيا وجيبوتي والقمر.

الشكل (4): نسبة الفائض/العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عامي (2013 و2014)



* بيانات فعلية أولية.
المصدر: الملحق (10/6) و (5/6).

بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة، تتباين مصادر تمويل العجز بين الدول العربية، حيث يركز عددٌ منها على مصادر التمويل المحلية في شكل سندات وأذونات خزينة وصكوك، وبدرجة أقل على القروض والسلف المقدمة من البنوك المركزية، بينما يعتمد عددٌ آخر من هذه الدول بصورة كبيرة على مصادر التمويل الخارجي. على سبيل المثال، تراوحت نسبة تمويل العجز من المصادر الداخلية خلال عام 2014 بين 80-98 في المائة في اليمن ومصر والسودان والمغرب، بينما، في المقابل، بلغت نسبة التمويل الخارجي حوالي 82 في المائة في تونس و60 في المائة في موريتانيا.

ولكل شكلٍ من أشكال تمويل عجز الموازنة تداعياته على وتيرة النمو الاقتصادي والتشغيل والاستقرار الاقتصادي والمالي. فعلى الرغم من أن التمويل من خلال أدوات الدين المحلي يقلص من حالات اللجوء إلى التمويل التضخمي من خلال طبع نقود من قبل البنوك المركزية لتمويل العجز المالي، مما يساهم في تخفيض التضخم ودعم الاستقرار الاقتصادي، إلا أن تمويل الموازنة من خلال القطاع المصرفي قد يؤدي إلى مزاحمة مالية (financial crowding out) للقطاع الخاص نتيجة توجيه البنوك لنسبة كبيرة من مواردها للاستثمار في الأوراق المالية الحكومية بدلاً من زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الأمر الذي قد يحد من قدرة القطاع في إنشاء وتوسيع أعماله ونشاطاته، وبالتالي يضعف من مساهمته في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. أيضاً اللجوء إلى التمويل الخارجي يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية ويتضمن متطلبات لتلبية التزامات خدمة وأصل الدين، مما يخلق ضغوطات على أرصدة النقد الأجنبي وسعر الصرف.

وتوازن كل دولة بين أوليات السياسة الاقتصادية والمالية لديها وفرص التمويل المتوفرة لتحقيق الموازنة المطلوبة بين مصادر تمويل عجز الموازنة المختلفة. وبشكلٍ عام تواجه الدول العربية حاجة لتعزيز الوضع المالي بتخفيض عجز الموازنة العامة ومستوى الدين العام ووضعه في مستويات قابلة للاستدامة، من خلال تطبيق وسائل فعالة لزيادة حصيلة الإيرادات المالية وتنويعها وضبط النفقات الحكومية وتوجيهها لتعزيز النفقات الاستثمارية والاجتماعية، من أجل دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتخفيض معدلات الفقر.

تطورات الدين العام

ارتفع إجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها بحوالي 4.9 في المائة ليصل إلى حوالي 618.1 مليار دولار في عام 2014، مقارنة بحوالي 589.5 مليار دولار في عام 2013⁽⁶⁾. وبذلك ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 53.6 في المائة في عام 2014 مقابل 51.9 في المائة في عام 2013. بالنسبة للرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد نما بحوالي 7.1 في المائة ليصل إلى حوالي 411.4 مليار دولار في عام 2014، بينما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.7 في المائة ليصل إلى حوالي 206.8 مليار دولار في العام المذكور، الملحق (11/6) والجدول (5).

(6) يتناول الفصل التاسع بالتفصيل المديونية العامة الخارجية للدول العربية.

الجدول رقم (5)
المديونية العامة في عدد من الدول العربية
عامى 2013 و 2014 *

(مليون دولار أمريكي)

	الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		الدين العام الاجمالي		الدين العام الخارجي		الدين العام الداخلي	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013
الأردن	89.0	86.6	31,932	29,146	11,310	10,189	20,622	18,956
البحرين	25.5	25.9	8,652	8,483	8,652	8,483
تونس	79.6	75.6	38,634	35,442	28,940	26,210	9,694	9,232
الجزائر	1.4	1.5	3,010	3,396	3,010	3,396
جيبوتي	55.7	48.4	885	705	885	705
السودان	54.8	61.4	43,677	44,379	43,677	44,379
سورية
عمان	4.8	4.9	3,926	3,865	3,926	3,865
القمر	17.4	17.0	120	100	120	100
الكويت	3.4	3.0	5,579	5,386	5,579	5,386
لبنان	149.1	150.5	73,940	67,882	32,977	30,528	40,963	37,354
مصر	103.6	104.0	297,183	282,228	41,324	45,752	255,859	236,476
المغرب	80.3	79.3	86,594	83,553	30,715	28,801	55,879	54,752
موريتانيا	94.3	122.4	4,245	5,097	3,406	4,270	839	827
اليمن	52.0	55.3	19,770	19,871	6,489	7,246	13,281	12,625
المجموع	53.6	51.9	618,149	589,533	206,780	205,443	411,369	384,091

* بيانات فعلية أولية.

المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).

بالنسبة للدول العربية فرادى، ارتفع اجمالي الدين العام (كقيمة مطلقة) خلال عام 2014 في الأردن والبحرين وتونس وجيبوتي وعمان والقمر ولبنان ومصر والمغرب، بينما انخفض في السودان واليمن وموريتانيا والجزائر والكويت، بين عامي 2013 و2014.

ارتفع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي بحوالي 7.3 نقاط مئوية ليسجل نسبة 55.7 في المائة في عام 2014. كذلك ارتفع بحوالي 0.4 نقاط في تونس، و2.4 نقطة في الأردن، ونقطة واحدة في المغرب، و0.4 نقطة في القمر، ليصل إلى نسب 79.2 في المائة، 89 في المائة، 80.3 في المائة، و17.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المذكورة على الترتيب.

في المقابل، تراجع الدين العام بنقاط تراوحت بين 0.1-6.6 من الناتج المحلي الإجمالي في كل من لبنان ومصر والسودان واليمن والبحرين وعمان والكويت والجزائر، ليصل إلى نسب بلغت 149.1 في المائة، 103.6 في المائة، 54.8 في المائة، 52 في المائة، 25.5 في المائة، 4.8 في المائة، 3.1 في المائة، و1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول على الترتيب. انخفضت نسبة الدين العام بشكل كبير في موريتانيا من 122.4 في المائة إلى 94.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي بنحو 28 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.